مكتب جلالة الملك

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

قصر الرفاع

البحرين

برن، 16 يونيو 2019

دعوة لتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على علي العرب واحمد الملالي

صاحب الجلالة ،

نحن، الكتلة الاجتماعية الديمقراطية في البرلمان السويسري، نحثكم على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق علي العرب وأحمد الملالي، اللذين استنفذا جميع سبل الانتصاف القانونية المتاحة لهما بعد أن رفضت محكمة التمييز استئنافهما في 6 مايو 2019. يعارض النائب عقوبة الإعدام في جميع الحالات، بغض النظر عن المتهم أو الجريمة أو ذنبهم أو براءتهم أو طريقة الإعدام. غير أن قضيتي السيد علي العرب والسيد أحمد الملالي تثيران مخاوف إضافية، بالنظر إلى الادعاءات بأن اعترافاتهما تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب وانتهاك حقهما في محاكمة عادلة.

وفقًا للمعلومات المتوفرة لدينا، اعتقلت قوات الأمن العرب البالغ من العمر 25 عاماً، والملالي، البالغ من العمر 24 عاماً، بشكل منفصل دون أمر قضائي، في 9 فبراير 2017. أخبرت عائلة العرب منظمة هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية "بيرد" أن خلال استجوابه، قام أفراد من إدارة التحقيقات الجنائية بضربه واستخدموا الصدمات الكهربائية كأسلوب للتعذيب وسحبوا أظافره، ثم أجبروه على توقيع "اعتراف" وهو معصوب العينين.

خلال إلقاء القبض على الملالي، أصيب برصاصتين على الأقل، لكن خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة لاحظوا أن الرصاصات لم تتم إزالتها إلا بعد 23 يوماً. وقد احتُجز الملالي بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهرين تقريباً في إدارة البحث الجنائي، ووفقاً للخبراء، زُعم أنه تعرض للتعذيب عند توقيع "اعتراف" دون قراءته مسبقاً.

على الرغم من الادعاءات القائلة بأن العرب والملالي قد أُرغموا على الاعتراف، فقد اعتمدت المحكمة على هذه الاعترافات لإدانتهم. في 31 يناير 2018، حُكم على الرجلين بالإعدام في

محاكمة جماعية مع 58 مدعى عليهم آخرين. لإدانتهما، اعتمدت المحكمة على "اعترافات" الرجلين، والتي تم الحصول عليها تحت التعذيب، كما ذكر أعلاه، وفقاً لمصادر موثوقة.

في رسالة بتاريخ 21 مايو 2019، ناشد خمسة خبراء في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان حكومة البحرين حول "عمليات الإعدام الوشيكة" للسيد العرب والسيد الملالي، مما أثار "مخاوف جدية من تعرضهما للإكراه على الاعتراف" من خلال التعذيب ولم يتلقوا محاكمة عادلة".

حياة هذين الشابين بين يديك. ندعو صاحب الجلالة إلى عدم التصديق على أحكام الإعدام المفروضة على الرجلين وضمان عدم تنفيذها. نحثك على إصدار أمر بإعادة محاكمة تتوافق تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وأن تستبعد الأدلة التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب، وإجراء تحقيق مستقل ونزيه في مزاعم الرجلين بالتعذيب. نقر بواجب السلطات في منع الجريمة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، لكننا نشدد على أن هذا يجب أن يتم دائماً وفقاً لالتزامات البحرين الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

ينبغي أن تنضم البحرين إلى العديد من الدول الملتزمة بالفعل بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 18 ديسمبر 2007 والذي يدعو إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. لذلك، نحثك على: الوقف الفوري الرسمي لعمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في البحرين؛ تخفيف جميع أحكام الإعدام المعلقة إلى عقوبة بالسجن، وإجراء مراجعة شاملة لعقوبة الإعدام في البحرين، بهدف ضمان حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المحكوم عليهم بالإعدام على تعويض.

بإخلاص

الكتلة الاجتماعية الديمقراطية في البرلمان السويسري

النائب روجر نوردمان

الرئيس